

سلسلة
الشرق الأوسط

الكويت: المشاركة
السياسية ضمن نظام
الإمارة

بول سالم

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

أوراق كارنيغي

CARNEGIE ENDOWMENT

FOR INTERNATIONAL PEACE

العدد 3

حزيران/ يونيو 2007

© 2007 مؤسّسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

يُمنع نسخ أيّ جزء من هذه الورقة أو نقله في أيّ شكل من الأشكال أو وسيلة من الوسائل بدون إذن خطّي من مؤسّسة كارنيغي. الرجاء توجيه الطلبات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace

Publications Department

1779 Massachusetts Avenue, NW

Washington, DC 20036

هاتف: 202-483-7600

فاكس: 202-483-1840

www.CarnegieEndowment.org

يمكن تحميل هذا البحث مجاناً على العنوان الآتي:

<http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic>. يتوافر أيضاً عدد محدود من النسخ المطبوعة

بالانجليزية. للحصول على نسخة، أرسل طلباً عبر البريد الإلكتروني على العنوان الآتي:

pubs@CarnegieEndowment.org.

أوراق كارنيغي

"أوراق كارنيغي" عبارة عن أبحاث جديدة من إعداد الباحثين في المؤسّسة ومعاونيهم من مؤسّسات أخرى. تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنيّة ومقتطفات أساسية من أبحاث أكبر يجري العمل عليها. نُرحّب بتعليقات القراء. يمكنكم البعث برسائلكم إلى "مشروع الديمقراطية وسيادة القانون" على العنوان البريدي المدوّن أعلاه أو عبر البريد الإلكتروني: pubs@CarnegieEndowment.org.

المؤلف

بول سالم، مدير مركز كارنيغي للشرق الأوسط. قبل تبوّئه هذا المركز شغل منصب المدير العام لـ "مؤسّسة فارس"، ومن العام 1989 إلى العام 1999 أسس وأدار "المركز اللبناني للدراسات السياسية"، الذي يعتبر من المؤسّسات الرائدة في مجال دراسة السياسات العامة في لبنان. ومؤخراً كان بول سالم عضواً في الهيئة اللبنانية الوطنية لإصلاح القانون الانتخابي المكلفة بمهمة مراجعة قوانين الانتخاب اللبنانية واقتراح قانون جديد. أما في العام 2002 فكان سالم عضواً في لجنة المراجعة العليا الخاصة بتقرير التنمية البشرية العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أنه شغل مناصب عدة في الجامعة الأميركية في بيروت وغالباً ما يشارك في إطلاقات تلفزيونية ومقابلات إذاعية ومقالات صحفية حول قضايا سياسية تتعلق بالعالم العربي.

المحتويات

4	مقدمة
5	جذور الإصلاح
5	أصول السياسة الكويتية: الشورى والسلطة والمعارضة
6	الصراع حول الدستور: 1961-1990
7	إعادة تثبيت الدستور: 1991 وما بعده
8	أطر التنافس
8	البنى الاجتماعية: بين التنوع والإقصاء
11	اقتصاد جامد
12	المجتمع المدني: قائم لكن مقيد
13	التجمعات السياسية: أنماط حزبية أولية
14	عملية الإصلاح وألوياته
14	آفاق الإصلاح وحدوده
16	الخطاب الإصلاحى
18	النظرة المستقبلية: آفاق الإصلاح
19	دور اللاعبين الخارجيين
21	هوامش

مقدمة

تتمتع الكويت بتاريخ طويل من الحكم الاستشاري والدستورية وتتفرد بين أنظمة الحكم الملكية في منطقة الخليج بحياة سياسية قائمة على المشاركة. فقد تم ترسيم دور آل الصباح ضمن النظام السياسي عبر التوافق، وليس بالقوة، بين العائلات الأساسية في مدينة الكويت في أواسط القرن الثامن عشر، وظل الحكم قائماً على الشورى حتى أواخر القرن التاسع عشر. وفي القرن العشرين، عندما كانت البلاد محمية بريطانية اصطدمت الميول السلطوية ضمن الأسرة الحاكمة بحركة دستورية قوية بدأت في العشرينيات وأفضت إلى انتخابات تمثيلية في العام 1938 وأنتجت دستوراً ديمقراطياً إلى حد ما عندما نالت البلاد استقلالها في العام 1961. ومذّك شهدت الكويت 11 دورة من الانتخابات البرلمانية ولا يزال مجلس الأمة يتمتع منفض قوى جداً في الدولة.

بيد أن كان هناك صراعاً طويلاً على السلطة بين أسرة الصباح الحاكمة والبرلمان ما أدى إلى تعليق كل من الدستور والبرلمان في العام 1976 ومن أيضاً في العام 1986. وأصبح النظام أكثر استقراراً بعد تحرير الكويت من الاجتياح العراقي في العام 1990 لسببين: أولهما أن أسرة الصباح أدت أداءً ضعيفاً إبان الحرب واضطرت إلى إعادة بناء شرعيتها مع الجمهور الكويتي وثانيهما أن الولايات المتحدة أصرت على عودة إلى الدستورية البرلمانية بعد الحرب. ومذّك أدى البرلمان دوراً رئيساً.

وقد حفل العام 2006 بشكل خاص بالتطورات السياسية؛ ففي كانون الثاني/يناير حل مجلس الأمة أزمة تتعلق بالخلافة في أسرة الصباح عبر التدخل دستورياً لمصلحة الشيخ صباح الأحمد ضد الشيخ سعد العبد الله المتدهورة صحته. وفي الربيع نجح عدد من المحامين بالطعن في قرار حظر التجمعات العامة في المحكمة الدستورية، وقاد الشباب ومجموعات اجتماعية أخرى مظاهرات من أجل إحداث تغيير في النظام الانتخابي. وانضم إلى الحركة أعضاء من البرلمان ما أدى إلى تصادم مع الحكومة، فقام الأمير بحل البرلمان ودعا إلى انتخابات جديدة ربحها تحالف المعارضة بشكل حاسم وقبلت الحكومة الجديدة باقتراحات المعارضة حول مراجعة الدوائر الانتخابية، ما أدى إلى تغييرات كبرى في النظام الانتخابي. ومذّك استجابت الحكومة أيضاً لضغط مجلس الأمة حول عدد من القضايا، ومن ضمنها قضايا متعلقة بالفساد وحرية الإعلام والإصلاح في القطاعات التربوية والرياضية والاقتصادية.

وليس الإصلاح في الكويت بالعملية المنهجية، فاللاعبون عددهم كبير وأجنداتهم متنافسة وغالباً ما يتعلق شد الحبال السياسي، الذي تتميز به العلاقة بين الحكومة ومجلس الأمة، بالتباهي وتصدر عناوين الصحف أكثر من تعلقه بإصلاح شامل ومدروس. وغالباً ما تعتبر الحكومة البرلمان المشاكس عائقاً لنجاح الإصلاحات التي قد يطرحها الأمير أو الحكومة. لكن ما من شك في أن النظام السياسي الكويتي هو نظام مرن ومتجاوب وأن لا سلطة مطلقة للأمير والسلطة التنفيذية وأن مجلس الأمة والمجتمع المدني ومجتمع الأعمال والرأي العام كلها تؤدي أدواراً هامة في عملية اتخاذ القرار الكويتية.

جذور الإصلاح

أصول السياسة الكويتية: الشورى والسلطة والمعارضة

ترقى أصول النظام السياسي الكويتي إلى أواخر القرن الثامن عشر عندما بايعت عائلات التجارة الأساسيين في مدينة الكويت عضواً بارزاً من إحدى العائلات، هو عبد الله الصباح، أميراً على البلاد. في البداية، شكل التعيين توزيعاً عملياً لمهام الإمارة والتجارة بين عائلات المدينة بدلاً من تبوء إحدى العائلات منصب السيطرة أو الهيمنة على العائلات الأخرى. وفي الواقع، وحتى القرن العشرين، ظلت عائلة الصباح تشكل الطرف الأضعف باعتمادها على عائدات العائلات التجارية بدلاً من اعتمادهم عليها.

وتتطوي هذه الحقبة على عناصر عدة ضرورية لحسن فهم الخطاب والحياة السياسية في الكويت. أولاً لم يعتبر الحاكم متفوقاً على غيره من الوجهاء بل مؤدياً لوظيفة معينة كجزء من التوزيع الضروري للعمل في مجتمع واقتصاد ناميين. وثانياً قضت مهمة الحاكم برعاية مصالح المدينة ككل وليس تعزيز مصالح عائلته وكان واضحاً في أذهان الجميع أن المجموعات أو العائلات الأخرى ليست من قريب ولا من بعيد رعاياه أو رعايا عائلته. وثالثاً لم يعتبر أحد الغمار السياسي متفوقاً على الميادين الاقتصادية أو المدنية بل موازياً وداعماً لها. ورابعاً لم يفرض الحكم بالقوة بل بالتراضي والاتفاق. وخامساً قام الحكم في سياق الشورى ولم يتمتع الأمير بالسلطة المطلقة. وسادساً إن اعتماد الأمير على عائدات الضرائب التي تولدها أنشطة عائلات التجار حد من سلطة الأمير.

انتهت مرحلة الشورى التعاونية هذه مع انتهاء القرن التاسع عشر واعتماد الشيخ مبارك الصباح على الدعم البريطاني من أجل فرض أسلوب سياسي أكثر تسلطاً على الكويت. وأدت محاولاته إلى العديد من موجات الاحتجاج والرفض وصولاً إلى المطالبة بدستور مكتوب. وأكدت أول وثيقة دستورية نالت موافقة وجهاء المعارضة وآل الصباح على حق المجتمع في حل أزمات الخلافة داخل آل الصباح ودعت إلى انتخاب مجلس استشاري مكلف "بإدارة شؤون البلاد على أساس العدل والمساواة" وإرشاد الأمير وقيادته. وتم تعيين 12 عضواً في المجلس الاستشاري ولكن تم ذلك بلا انتخاب ولم يمنح المجلس أي سلطة فعلية، وسرعان ما جرى حله ما أجهض بسرعة المحاولة الأولى لوضع دستور.

أما في العام 1938 فحث البريطانيون آل الصباح على تدعيم حكمهم عبر القبول بعدد من الإصلاحات السياسية وأجريت انتخابات لمجلس للأمة في حزيران/يونيو من ذلك العام مع حصر التصويت بوجهاء العائلات الكبرى، وأعد مجلس الأمة برئاسة الإصلاحية الشيخ عبد الله السالم من آل الصباح وثيقة دستورية أخرى قبلها الأمير الحاكم، وأكدت الوثيقة على أن الشعب هو مصدر السلطات كافة وأنه ممثل بنوابه المنتخبين وأن لمجلس الأمة وحده حق التشريع وأنه على كافة المعاهدات والامتيازات المرور عبر مجلس الأمة. لكن سرعان ما بدأ مجلس

الأمة بالتشكيك بامتيازات النفط التي منحها آل الصباح إلى البريطانيين، ما حدا بالأمير إلى المسارعة إلى حلها بدعم من البريطانيين. وأنتجت انتخابات جديدة أجريت في العام 1939 مجلساً آخرًا لكن محاولات الأمير والمجلس الجديد الاتفاق على دستور باعت بالفشل وسرعان ما حل المجلس مجدداً.

وجاءت المحاولة الثالثة والحاسمة لوضع دستور في أواخر الخمسينيات مجدداً بدفع من البريطانيين الذين وعدوا بمنح الكويت استقلالها تحسباً لوقوع أي تحديات جديدة مع سطوع نجم الناصرية عقب حرب السويس في العام 1956 والوحدة بين مصر وسوريا في العام 1958، وحثوا مجدداً الأمير على السماح بمشاركة أوسع في الحكومة لتعزير شرعية الحكم. وكان البريطانيون تواقين أيضاً إلى إنشاء اتحاد عربي أردني عراقي كويتي بقيادة الهاشميين المؤيدين للبريطانيين لمواجهة الجمهورية العربية المتحدة السورية المصرية التي أنشأها عبد الناصر، ومع أن الملكية العراقية سرعان ما سقطت بفعل انقلاب وانهارت الجمهورية العربية المتحدة في العام 1961 لكن زخم الاستقلال والتغيير في الكويت كان قد انطلق.

الصراع حول الدستور: 1961 - 1990

نال الكويت استقلالها في حزيران/ يونيو 1961 وأعقبه انتخابات في كانون الأول/ ديسمبر لمجلس تأسيسي مكلف بمهمة وضع مسودة دستور للبلاد. وتم إعداد الدستور بالتعاون مع الأمير وأقر في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1962. وكان الأمير في تلك الحقبة الشيخ عبد الله الذي سبق أن ترأس المجلس الدستوري في العام 1938. وكان وجوده حاسماً في تثبيت وشرعنة مبدأ المشاركة في الدولة بين العائلة الحاكمة والمجتمع.

يعد دستور العام 1962 وثيقة مفصلية وقوية تحد فعلاً من سلطة الأمير والعائلة الحاكمة بشكل لا يرقى إلى مصافي ديمقراطية دستورية حقيقية لكنه غير سابق النظير بين الملكيات الأخرى في المنطقة. أعلن الدستور الكويت دولة سيادة مستقلة يترأسها عضو من سلالة الصباح؛ أما السيادة فهي للشعب الكويتي الذي يختار ممثليه في مجلس الأمة في انتخابات حرة ومنتظمة. ويعمد الأمير إلى تسمية وريثه الذي لا بد له من نيل موافقة البرلمان، ويتعين على الأمير أن يدلي بالقسم أمام البرلمان. ويعين الأمير الحكومة التي تساعده على ممارسة السلطة التنفيذية ولا تتطلب هذه الحكومة موافقة البرلمان أو ثقته لكن يمكن لأي وزير ولكافة الوزراء فيها، بمن فيهم رئيس الوزراء، مواجهة مساءلة البرلمان أو التنحية عن منصبه بتصويت برلماني. ويتقاسم الأمير والبرلمان السلطة التشريعية بطريقتين: يمكن لوزراء الحكومة المعينة من الأمير بفعل منصبهم أن يصوتوا في البرلمان (على ألا يتعدى عددهم 15) إلى جانب النواب الخمسين المنتخبين، وتتطلب التشريعات كافة موافقة كل من البرلمان والأمير. غير أن خليفتي الشيخ عبد الله، أي الشيخ صباح السالم الصباح (1967-1977) والشيخ جابر الأحمد الصباح (1977- كانون الثاني/ يناير 2006) لم يكونا ميالين إلى الدستورية والديمقراطية البرلمانية بقدر سلفهما عبد الله. وسمح ازدياد مردود النفط في الدولة لآل الصباح من التحرر من اعتمادهم الأساسي على العائلات التجارية للدعم المالي، ما غير بالتالي إحدى ديناميكيات النظام الرئيسة. فقاموا بتعليق الدستور وحل البرلمان مرتين في العامين 1976 و1986 وفي كل مرة لمدة أربعة أعوام. وفي الحالة الأولى أدى الضغط الداخلي إلى انتخابات جديدة واستئناف الحياة البرلمانية في حين حصل الاجتياح العراقي لينه الحالة الثانية.

إعادة تثبيت الدستور: 1991 وما بعده

شكل الاحتلال العراقي وأعقابه منعطفاً مهماً في الحياة السياسية الكويتية وتطلبت عودة حكم الصباح إلى الكويت ، بعد أدائهم الضعيف إبان الحرب وبعد محاولات تعطيل الدستور في السبعينيات والثمانينيات ، التزاماً متجدداً بالمبدأ الدستوري. بالإضافة إلى أنه لم يكن أمام الحكومة الأميركية من خيار سوى الضغط على آل الصباح لحثهم على الالتزام بإعادة الدستور والبرلمان كي تتمكن واشنطن من تبرير إنفاقها العسكري في الكويت أمام الكونغرس والشعب الأميركي.

عندما سيطرت القوات العراقية على الكويت هرب معظم آل الصباح من البلاد ما وجه صفة قوية لمصداقيتهم، وفي الوقت نفسه طور الأهالي الذين عانوا وطأة الاحتلال حساً من الوحدة والوطنية والاستحقاق، وجرى إعداد العقد السياسي الجديد الناشئ عقب الحرب في اجتماع عقد في السعودية وحضره آل الصباح ومجموعة ماسعة من الشخصيات الكويتية برعاية سعودية وأميركية. واتفق المشاركون في المؤتمر على تجديد دعمهم لحكم آل الصباح في مقابل عودة دائمة وثابتة للحياة السياسية والدستورية المنتظمة. وأجريت انتخابات ما بعد الحرب في العام 1992 ومن ثم في الأعوام 1996 و1999 و2003 و2006 وبرزت المعارضة بشكل قوي من غير أن يؤدي ذلك إلى تعليق الحياة الدستورية أو البرلمانية.

وتوفي الشيخ جابر الذي حكم البلاد لفترة طويلة في أواسط كانون الثاني/ يناير 2006، ما فتح الباب أمام سنة من الديناميكية السياسية الملفتة في الكويت. واعترض اعتلاء الوريث العتيد الشيخ سعد العبد الله الذي أعجزه المرض سدة الحكم الكثير من الشكوك ، وسرعان ما أصبح واضحاً أن الأمير الجديد لم يكن بصحة كافية للإدلاء بقسم التنصيب المطلوب أمام البرلمان، ومع اقتراب المهلة النهائية للإدلاء بالقسم باشر البرلمان لتتحية الأمير سعد وتكليف عوضاً عنه رئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الصباح من ذرية جابر ، ولكن مع تحرك العجلة البرلمانية وصلت رسالة استقالة من الشيخ سعد الذي سعى إلى تقادي تتحية مباشرة من البرلمان وأدلى الصباح بقسم الإمارة وعين أخاه نواف الأحمد ولياً جديداً للعهد وابن أخيه ناصر محمد الأحمد رئيساً للوزراء.

وتلت أحداث كانون الثاني/ يناير المهمة تطورات توازيها أهمية في الربيع، إذ طعن مجموعة من المحامين في دستورية القانون الذي يحظر التجمعات. وانتقل الطعن إلى المحكمة الدستورية، وفي خطوة جريئة أسقطت المحكمة القانون، ما شجع عدد من تجمعات المعارضة والمجموعات الشبابية على تنظيم تجمعات وتظاهرات للمطالبة بتعديل القانون الانتخابي لجهة تخفيض عدد الدوائر الانتخابية من 25 إلى 5.

وكانت الحكومة قد وضعت الدوائر الخمس والعشرين في الانتخابات الأولى التي أعقبت الحرب في العام 1992، وزعم قادة المعارضة أنه جرى تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل يرجح كفة حلفاء الحكومة وبطريقة تجعل كل دائرة انتخابية صغيرة إلى درجة يسهل معها شراء الأصوات لتقرير النتيجة وأكدوا أن خمس دوائر كبرى ستخفف من

تأثير المال وتقسيم الدوائر لصالح الموالين وتؤدي إلى تمثيل أكثر إنصافاً. وسرعان ما لقيت مطالبات الجمهور الذي يقوده الشباب دعم الأكثرية في مجلس الأمة، وفي محاولة منها لإنهاء هذا المد، اقترحت الحكومة حلاً وسطاً من عشرة دوائر لكن العرض قوبل برفض من مجلس الأمة. وإزاء المعارضة المتنامية في البرلمان وبين المحتجين عمد الأمير بموجب صلاحياته الدستورية إلى حل البرلمان ودعا إلى انتخابات جديدة ، على أساس قانون الخمس والعشرين دائرة القديم، على أمل إعادة ترتيب الأوراق البرلمانية لمصلحته.

ولم يحرز مؤيدو الحكومة نتائجاً جيدة في الانتخابات، في حين أحرز ائتلاف المعارضة ، والمؤيد لإصلاح الدوائر الخمس، بأكثر من ثلثي المقاعد الخمسين في البرلمان. وبعد الانتخابات سارعت الحكومة إلى التخلي عن اقتراحها القديم المتعلق بعشر دوائر ووافقت على الدوائر الخمس. ومع تحقيق الانتصار في معركة الدوائر الانتخابية توجه انتباه البرلمان والعامّة إلى مسائل أخرى، خصوصاً تلك المتعلقة بالفساد والهدر وموارد النفط والأرض وقطاعي الرياضة والشباب.

وما من شك في أن أزمة الخلافة في كانون الثاني/يناير والمحتجين في الربيع والانتخابات في الصيف كلها أظهرت مدى التأثير الذي يتمتع به الجمهور والبرلمان في إطار النظام السياسي الكويتي.

أطر التنافس

على الرغم من وجود النظام الدستوري والانتخابات المنتظمة ودرجة مهمة من المشاركة الشعبية والتأثير البرلماني، يبقى النظام الكويتي مقيداً في عدد من الأوجه ؛ وعلى الرغم من أنها أضعف من عائلات حاكمة أخرى في المنطقة، تبقى الأسرة الحاكمة في الكويت اللاعب الأقوى في النظام؛ ولم يكف النظام السياسي، إلا مذ عامين، عن إقصاء النساء وما برح يقصي عدداً كبيراً من سكان الكويت الآخرين ؛ كما تسيطر الدولة على الاقتصاد ما يولد قوة عاملة تابعة وانكالية ويحول دون ظهور نخب اقتصادية مستقلة فعلاً ؛ وعلى الرغم من نشاط المجتمع المدني ، فإن حركته ما انفكت مقيدة.

البنى الاجتماعية: بين التنوع والإقصاء

في بلد يعد أكثر من 2.5 مليون نسمة لا يكاد الكويتيون يشكلون مليون نسمة من السكان المقيمين فالباقى هم بغالبيتهم عرب وعمال من آسيا الجنوبية، فضلاً عن عدد من الغربيين. وبالطبع، وحدهم الكويتيون يخوضون الغمار السياسي. وحتى بين الكويتيين أنفسهم ما زالت المشاركة في الانتخاب متدنية بنسبة كبيرة جداً، "فالانتخابات" الأولى التي جرت في العام 1920 تضمنت قلة قليلة من الوجهاء الذين اجتمعوا في منزل أحدهم، وجرى توسيع المشاركة في الانتخابات تدريجياً في مراحل متعاقبة ليتضمن بحلول التسعينيات غالبية الكويتيين الذكور الذين تجاوزوا الواحد والعشرين من العمر. لكن الإقصاء ظل يشمل عدداً كبيراً من المواطنين الذكور الذين نالوا جنسياتهم مؤخراً وما يقارب مئة ألف من سكان الكويت المعروفين بالـ "بدون"، ولا تزال مسألة الانتخاب والمواطنة مسألة خاضعة لكثير من التجاذب في الكويت.

وظل إقصاء المرأة من الحياة السياسية الإقصاء الأكثر وضوحاً حتى الانتخابات الأخيرة. فمشاركة المرأة في الانتخاب كانت دائماً على لائحة المطالب التي نادى بها الإصلاحيون منذ الستينيات، لكنها لقيت معارضة القوى المحافظة ضمن أسرة آل الصباح وبين صفوف المنظمات الإسلامية الممثلة في البرلمان. وقد تمت المصادقة على قانون حق المرأة في التصويت في العام 2005، وتمكنت المرأة من التصويت والترشح للبرلمان للمرة الأولى في انتخابات العام 2006، وفي حين ترشح العديد من النساء لم تفرز أي منهن بأي مقعد ربما بسبب خبرتهم الناشئة بالسياسية واستمرار القيم الأبوية في المجتمع؛ بيد أن المرشحات قد يبيلن بلاءً أفضل في المرة المقبلة التي يتوجه فيها الكويتيون إلى صناديق الاقتراع بسبب التغييرات في القانون الانتخابي وبسبب المنظمات السياسية ومنها المجموعات الإسلامية التي أدركت الآن ثقل صوت النساء وتسعى إلى ضمهن إلى العملية السياسية كمنظمات ومرشحات.

وعلى الرغم من أن غالبية سكان الكويت يعيشون حياة حضرية اليوم يرسخ في الأذهان تقسيم بين الحضر الذين يعتبرون أنفسهم السكان الأوائل في مدينة الكويت وبين البدو الذين انتقلوا في مرحلة أأخر إلى الحياة الحضرية ولا يزالون يعيشون بعضاً من الحياة العشائرية في علاقاتهم الاجتماعية والسياسية.

ومن بين سكان الكويت الحاليين يعتبر 65 في المائة من البدو في حين يعد 35 في المائة من الحضر؛ وعلى الرغم من أن البدو يعيشون في ظروف حضرية لا يمكن تمييزها عن ظروف الآخرين المعيشية فإنهم ما زالوا يتمتعون بهيكلية اجتماعية وهوية مستنقاة من مجموعتهم القبلية. وتعد قيمهم الاجتماعية والثقافية محافظة أكثر من غيرها.

لقد انبثقت الحركات القومية العربية والتحررية واليسارية الرئسية في الكويت بشكل كبير عن المجموعات الحضرية، وما برحت تلقى صدىً لها في تلك المجتمعات، وقد تمكنت المجموعات الإسلامية من اختراق ما يعرف بالمجموعات القبلية منذ الثمانينيات. ومنذ عدة انتخابات نظمت المجموعات القبلية انتخابات أولية خاصة بها وغير رسمية لاختيار مرشحيها للانتخابات، وفي ظل النظام الانتخابي القديم القائم على خمس وعشرين دائرة، تم تقسيم الدوائر بطريقة تضمن التمثيل الواسع للمجموعات القبلية الحليفة للحكومة. ومؤخراً ساهمت اختراقات الإسلاميين للمجموعات القبلية يرافقتها تحالف المعارضة الواسع الذي جمع كل من القوى الإسلامية وغير الإسلامية منذ التحرير في العام 1991 في ردم الهوة بين هذين العنصرين في المجتمع.

وعلى الرغم من التعتميم على الأرقام الرسمية تشير التقديرات حول التقسيم الطائفي إلى أن الطائفة الشيعية في الكويت تمثل ما بين 15 و25 في المائة من السكان؛ بعضهم من الحضر وتعود جذورهم إلى الأسر التجارية العربية والإيرانية والبعض الآخر ذي أصول قبلية عربية. وتشهد الزعامة الشيعية التي كانت في البداية في يد وجهاء التجار الشيعة انتقالاً متزايداً إلى الإسلاميين مستلهمةً من الحركات في العراق وإيران. وغداة الثورة

الإسلامية في إيران نظمّ الإسلاميون الشيعة مظاهرات للمطالبة بتمثيل أوسع وبعتراف أكبر بوجودهم ودورهم. وردت الحكومة بشدة على التحدي وقمعت الحركة، لكن سُمح للإسلاميين الشيعة بالدخول إلى مجال السياسة الانتخابية وفازوا بمقاعد في كل المجالس اللاحقة. وبعد اعتماد الدولة في البداية على سياسة القمع انتقلت لاحقاً إلى سياسة التعاون والاحتواء عبر تشريع عدد من الجمعيات والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات مع التلاعب في تقسيم الدوائر الانتخابية لضمان بقاء التمثيل الشيعي ضئيلاً. أما الإسلاميون الشيعة فتمكنوا بالتحالف مع المعارضة الدستورية الواسعة منذ أواسط الثمانينيات من الحد من الانقسامات والتجاوزات المذهبية السنية الشيعية وتلافي المواجهة.

من جهة أخرى، يشكّل الشباب قوة فعالة ومنتامية في الكويت كونهم يمثلون أكثر من نصف السكان وقد تسلحوا بالعلم ونشأوا على الانترنت والفضائيات التلفزيونية وهم قوة متعلمة وديناميكية؛ فالمظاهرات التي نظمها الشباب في أيار/ مايو 2006 هي التي نجحت في اختراق حاجز المحرمات المتعلق بالمظاهرات العامة وفتحت الباب أمام احتجاجات أوسع أسقطت الحكومة في نهاية المطاف وأدت إلى انتخابات مبكرة وانتصار المعارضة وتغيير القانون الانتخابي. والشباب هم الذين أطلقوا الحملة الشعبية لتعديل القانون الانتخابي من خلال عدد من التجمعات الرسمية وغير الرسمية وبالعمل معاً في العام 2006. وقد اعتمدت فئات متداخلة كبيرة من النخبة التجارية والسياسية في نهاية المطاف الأجندة التي اعتمدها الشباب في ربيع العام 2006 وأصبحت في صلب حملات المعارضة الناجحة وأدت إلى انتخابات حزيران/ يونيو 2006.

يحتشد الشباب في الكويت في الهيئات الطلابية الجامعية وأبرزها الاتحاد الطلابي الوطني الذي يسيطر عليه الطلاب من المحافظين الإسلاميين منذ أواسط الثمانينيات، بيد أن التيارات العلمانية والليبرالية والوطنية في الهيئة الطلابية لقيت صداداً لها في منظمات أخرى بعضها أسسه الطلاب بعد تخرجهم. وبأي حال انضمت المنظمات الطلابية من غالبية قطاعات الطيف السياسي معاً إلى حركة الإصلاح في ربيع 2006 واستمر هذا التعاون إلى حد كبير خلال الفترة التي تلت الانتخابات، غير أن القيادات الشبابية منقسمة هي أيضاً حول قضايا اجتماعية وثقافية؛ فالإسلاميون يسعون إلى إدخال قواعد وعادات محافظة أكثر إلى المجتمع والثقافة الكويتية والى تعديل المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة مصدر التشريع الوحيد ولإدخال المزيد من التفرقة والفصل بين النساء والرجال في المجتمع. أما من جهة الشباب من غير الإسلاميين، فمع امتنانهم لدعم حلفائهم الإسلاميين في نضالي الإصلاح الانتخابي ومكافحة الفساد، ولكنهم يحذرونهم في قضايا أخرى.

وفي قمة الهرم الاجتماعي ثمة تنوع أيضاً؛ فالأسرة الحاكمة هي مجرد أسرة "حاكمة" أي أنها مكلفة بمهمة الحكم المحفوفة بالمشاكل وهي ليست بالأسرة الملكية. وعلى الرغم من الاحترام الذي يحظى به أعضاء آل الصباح، بمن فيهم الأمير ورئيس الوزراء والوزراء، فهم لا يعاملون بالإجلال المبالغ كما هي حال مع بعض العائلات الحاكمة في مجلس التعاون الخليجي، بل يعاملون باحترام. وفي المناسبات الاجتماعية تتفاعل نخب أخرى معهم على قدم المساواة. وفي حين يظل الأمير عموماً محصناً من التعرض للنقد في البرلمان والصحافة، يتعرض أعضاء آخرون من الأسرة الحاكمة سواء في المناصب أو خارجها لتحد مباشر وأخذ بل وحتى للهجوم.

ويزيد وجود عدد من الأسر التجارية القوية والغنية والنافذة التي أدت أدواراً تاريخية في الكويت (على غرار عائلات الصقر والخرافي والغانم والبوداي) من حس التوازن والانفتاح في أعلى الهرم الاجتماعي الكويتي.

اقتصاد جامد

خلافًا لهذا التنوع السياسي والاجتماعي يميل الاقتصاد الكويتي بشدة إلى الجمود؛ زهاء 90 في المائة من القوة العاملة هم موظفون لدى الدولة ويعتمد جل الاقتصاد على مصدر وحيد تسيطر عليه الدولة هو النفط. وتعد هذه البنية المرتكزة على الدولة بشدة نقطة قديمة العهد من نقاط الاتفاق بين الأسرة الحاكمة والمعارضة الوطنية التقليدية التي شاطرت التفكير الاقتصادي للدولة المركزية مع غالبية القوميين العرب في المنطقة في الخمسينيات والستينيات. ولربما تقدمت النخب الاقتصادية بوجهة نظر بديلة لكن تطبيق الخصخصة والمخاطرة بالبطالة لم يكن قط وجهة نظر شعبية سياسياً إذ كان يجري ربط الخصخصة على وجه الخصوص بالخوف من النفوذ الغربي وعلى الأخص الأميركي. كما أصبح التاجر الكويتي والقطاع الخاص شريكاً ناجحاً للدولة مع اتكاله عليها ما أدى إلى دمجها في البنية السياسية والاقتصادية. ويبقى النفط القوة الدافعة الوحيدة المهمة في الاقتصاد الكويتي ولا يتعدى الاستثمار الخارجي المباشر في الاقتصاد الكويتي بضع ملايين من الدولارات.

ويعد الطابع الجامد والمستند إلى الدولة في الاقتصاد الكويتي العامل الرئيس الذي يمنح الدولة هامشاً أكبر من السيطرة والنفوذ على المجتمع؛ وفي حين يتحرك الكويتيون ويعارضون ويشتكون، تربطهم مصالحهم الاقتصادية بشدة بالدولة وتمنعهم من زعزعة النظام أو تحديه بشكل أكبر. ويتحرك الطلاب والشباب من أجل التغيير لكنهم يتوجهون دوماً عند تخرجهم إلى القطاع العام بحثاً عن وظائف، وحتى ما يسمى بالإصلاحيين الليبراليين الذين يشككون من الدور المحدود الذي يؤديه القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الكويت يقترحون ، بدون تردد ، زيادة الدعم الحكومي للشركات الخاصة كطريقة لإحداث تغيير. والجدير بالذكر أن عائدات النفط تعود للدولة الكويتية وليس إلى الأسرة الحاكمة كما هي حال العديد من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فالأسرة الحاكمة تحظى بمخصصات مالية حددها البرلمان حالياً بمبلغ 50 مليون دينار كويتي (أي 173 مليون دولار أميركي) وهي مخصصة للأمير لتغطية مصاريف منصبه، فضلاً عن دخل أعضاء آخرين من آل الصباح. وما خلا ذلك تعود عائدات النفط الهائلة في الكويت إلى الخزينة الكويتية. وبالتالي، إن الاعتماد على قطاع النفط وتوظيف الدولة في الكويت لا يعني التبعية لآل الصباح بل للدولة بشكل عام، بيد أن الطابع الجامد للاقتصاد والتوظيف في الكويت هو أحد القوى البالغة الأهمية التي تعزز عدم الاكتراث في المجتمع وتحمي الوضع الراهن. وما من مشكلة في الكويت يعصى حلها عن طريق إغراق المشكلة أو الشخص بالمال.

المجتمع المدني: قائم لكن مُقيد

حال غياب نظام حكم قوي دون سحق الدولة للمجتمع المدني وهي حالة نادرة في البلدان العربية، وقد سادت علاقة منفتحة ومتوازنة إلى حد كبير بين الدولة والمجتمع. ولم يستند هذا التوازن في الأساس إلى قوة أنماط تجمّعية حديثة بل إلى قوة التجمعات القبلية والأسرية والأنماط التقليدية للشورى واتخاذ القرار. وبين العامين 1920 و1960 انضمت أشكال حديثة من التجمّع على غرار النقابات المهنية والمنظمات الأهلية والمجموعات الشبابية والثقافية.

وعزز دستور العام 1962 الحق في تشكيل جمعيات واتحادات في المادة 43 وازدهر العديد من هذه المنظمات في الستينيات ومطلع السبعينيات وعلى الرغم من هذه الضمانات الدستورية حاول الأمراء المتعاقبون والحكومات المتعاقبة الحفاظ على قيود مفروضة على الحياة التجمّعية؛ وحتى مؤخراً كان تأسيس أي جمعية يتطلب ترخيصاً واضحاً من الأمير نفسه؛ وحتى اليوم ما زال ترخيص الحكومة ضرورياً. ولم يلحظ الدستور الجمعيات السياسية، أي الأحزاب السياسية، التي لا تزال غير مسموح بها في الكويت على الرغم من وجود تجمعات سياسية قوية وناشطة سنتاولها الدراسة لاحقاً؛ ووفقاً لوزارة الشؤون الاجتماعية في الكويت ثمة 300 منظمة أهلية تقريباً مسجلة وعاملة في الكويت في الوقت الراهن وتتراوح اهتماماتها بين التربية والعمل الخيري والصحة والبيئة والتوعية الاجتماعية.

وترتبط غالبية منظمات القطاع الأهلي ارتباطاً قوياً بالدولة لاعتماد العديد منها على تعاون الحكومة أو تمويلها أو خضوعها لسيطرة نخب ترتبط بدورها لأسباب أخرى بقوة بالنخبة المقربة من الدولة أو للسبيين في آن معا. ووحدها حفنة بسيطة من منظمات القطاع الأهلي كانت مصدراً للديناميكية السياسية الاجتماعية باستضافتها النقاشات ومشاركتها في الحركات العامة؛ وظلت غالبية المنظمات الأهلية الأخرى مهتمة بوظائف قطاعية أو خدماتية أضيق وبحاجة إلى الحفاظ على علاقة جيدة مع الدولة والنخب النافذة. وتعد الاتحادات الطلابية ناشطة للغاية، لكن التنظيم العمالي في صفوف عمال القطاع العام الذين يشكلون 90 في المائة من القوة العاملة ليس مسموحاً.

ومن خصوصيات الكويت تأثير الديوانيات أو التجمعات غير الرسمية في الصالونات التي تعد جزءاً من الممارسات التقليدية والتي تطورت في التسعينيات ومطلع فترة ما بعد العام 2000 بصفتها مراكز رئيسة للتجمع والنقاش وتشكيل الرأي. وأمنت هذه الديوانيات المحصنة بخصوصية المنازل المضيفة ونزاهتها مساحة مدنية إضافية وانتظمت ضمن أنواع ومواضيع مختلفة، فعلى سبيل المثال جمعت بعض الديوانيات رجال أعمال وركزت على قضايا اقتصادية في حين جمعت أخرى شباباً وركزت على التربية والرياضة وهلم جرّ. وتبقى الديوانيات نمطاً مهماً في الحياة التجمّعية.

وفي نطاق وسائل الإعلام، تتمتع الكويت بتقليد صحافة مطبوعة بارز غير تابع للسلطة؛ فالصحف الخمس الرئيسية في البلاد يملكها القطاع الخاص وتتمتع بقدرة على التأثير وبرأي خاص إلى حد ما، وللتأكيد، غالباً ما تعكس سياستها توجّه أو مصالح مالكيها من ذوي العلاقات القوية أو كلاهما، لكنها تؤمن مع ذلك ميداناً واسعاً

لعرض المواضيع وانتقاد سياسة الحكومة. وقد نجح البرلمان مؤخراً في التوصل الى تنازل من الحكومة لتخفيف القيود المفروضة على إنشاء الصحف الجديدة.

أما في مجال التلفاز والإذاعة فلطالما احتكرت الحكومة هاتين الوسيطتين، لكن قامت ضغوط لتحرير هذا القطاع أيضاً فمُنحت الحكومة أول ترخيص لمحطة تلفزيونية خاصة هي محطة الرأي في العام 2006 وأجرى البرلمان والحكومة في الأشهر الأخيرة نقاشاً هامياً حول قوانين وتنظيمات ترخيص محطات تلفزيونية خاصة جديدة أخرى، والمرحلة المقبلة ستظهر إذا ما كانت وسائل الإعلام المرئي والمسموع ستظهر كقوة سياسية في الكويت، على غرار ما كانت عليه الصحافة المكتوبة وبالطريقة التي ظهرت فيها المحطات التلفزيونية الفضائية الخاصة كقوة في دول أخرى في المنطقة.

التجمعات السياسية: أنماط حزبية أولية

يطرح إنشاء الأحزاب السياسية سؤالاً رئيساً بالنسبة للكويت لأنه من الصعب التفكير في تطوير النظام السياسي الكويتي بمعزل عن السماح بقيام، لا بل تشجيع، الأحزاب السياسية الحديثة؛ بيد أن آل الصباح والنخب المحافظة تبقى مترددة، بحسب المتوقع، في السماح بتنظيم أحزاب. وحتى في صفوف المعارضة ثمة تردد في التطرق إلى الموضوع لأن تشريع الأحزاب السياسية سيتطلب تعديل الدستور، ويخشى العديد من أن المس بالدستور قد يؤدي إلى الانزلاق إلى منحدرات خطيرة ومن شأنه القضاء على المكاسب التي تحققت بعد العامين 1962 و1991.

بيد أن الحياة التجمعية في السياسة ترقى إلى عقود عديدة في الكويت وتتمتع بحيوية وديناميكية ملحوظتين، فالعديد من الجمعيات التي بدت غير سياسية والتي تأسست في حقبة ما قبل الاستقلال كانت في الحقيقة متصلة أشد الاتصال بالمعارضة الدستورية والحركات القومية العربية، علماً بأن القوميين العرب أدوا دوراً بارزاً في الستينيات وحققوا نتائج طيبة في انتخابات العام 1963، لكن جرى تفصيل انتخابات العام 1967 عمداً بشكل يضعف قوتهم في البرلمان، وأدت الهزيمة العربية في حرب العام 1967 إلى تجزئة الحركة إلى مجموعات فرعية مختلفة من الوطنيين واليساريين والليبراليين.

من جهة أخرى، شهد مطلع الثمانينيات دخول الإسلاميين غمار الحياة السياسية بشكل جدي إذ فازوا بمقاعد عديدة في البرلمان وسيطروا على الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، ويعزا الفضل في هذا الصعود جزئياً إلى الحكومة التي رمت إلى تشجيع المنظمات الإسلامية لمواجهة المعارضة القومية التقليدية. ولم يصبح الإسلاميون الشيعة ناشطين ومؤثرين إلا عقب ثورة العام 1979 في إيران ونجحوا في إيصال نواب إلى البرلمان في العامين 1981 و1985 وما انفكوا موجودين في البرلمان منذ ذلك الحين.

ويظهر البرلمان الحالي المنتخب في حزيران/ يونيو في العام 2006 الحياة السياسية الحية في الكويت لكنه يمثل أيضاً الانقسامات والتشرذمات التي تزيد من صعوبة عملية اتخاذ القرار. فمن بين الأعضاء الخمسين المنتخبين ينتمي 17 إلى الإسلاميين (منهم 6 من الأخوان المسلمين المنضوين تحت لواء الحركة الدستورية الإسلامية و3 من السلفيين و8 مستقلين)، في حين ينتمي ثمانية نواب آخرون إلى كتلة العمل الوطني التي تضم تحرريين واشتراكيين سابقين ووطنيين ويتجمع ثمانية آخرون في كتلة العمل الشعبي التي تشكل تحالفاً واسعاً لنواب وطنيين أقل مرونة يعارضون الليبرالية الاقتصادية، علماً بأن كتلة العمل الشعبي تضم الإسلاميين الشيعة، أما النواب السبعة عشر الباقون فهم حلفاء للحكومة ترشحوا كمستقلين. وقد عمل المسلمون وكتلة العمل الوطني وكتلة العمل الشعبي معاً في الانتخابات في تحالف معارضة واسع ضم 33 نائباً يشار إليه في البرلمان باسم كتلة الكتل. ومع أنهم لم يصوتوا معاً دائماً على كافة المواضيع فإنهم يبقون القوة البرلمانية المسيطرة.

وهكذا يبقى المشهد السياسي في الكويت تعديلاً وتنافسياً فالإسلاميون يشكلون قوة بارزة لكن غير مهيمنة وهم لم يتمكنوا من تحقيق مبتغاهم في عدد من القضايا على غرار تغيير المادة الثانية من الدستور أو منع تصويت النساء، لكنهم حققوا بعض النجاحات على غرار الفرض الأخير لنسبة 1 في المائة من الزكاة على أرباح الشركات .

أما القوى غير الإسلامية فتواجه صعوبة أكبر في حشد الجمهور غداة تراجع الأيديولوجيات الاشتراكية والقومية وعجز الخطاب الديمقراطي والليبرالي عن استقطاب شريحة واسعة من الجمهور؛ والمثير للاهتمام أن القوى الإسلامية وغير الإسلامية تمكنت من إيجاد أرضية مشتركة حول بعض المواضيع الإصلاحية الأساسية على غرار إصلاح القانون الانتخابي ومكافحة الفساد ووضع خطط عمل مشتركة والتحرك معاً إبان الانتخابات وبعدها لإحداث التغيير.

عملية الإصلاح وأولوياته

أفاق الإصلاح وحدوده

ما برح الإصلاح التدريجي جزءاً من ممارسة السياسة الكويتية ومخلفاتها من القرن المنصرم فغالباً ما شكلت السياسة عملية مرنة إلى حد ما مستندة إلى موازين القوى والتفاوض والأقلمة؛ وما فتئ الإصلاح، بمعنى التغيير المحدد في مسألة معينة، محل تركيز النشاط والضغط السياسيين في الكويت بطرق تختلف أشد الاختلاف عن البلدان العربية الأخرى التي يتسم الخطاب فيها بالراديكالية والعمومية، ويعزا ذلك إلى عدة أسباب؛ أولها وجود توافق واسع في الكويت دعماً للمقومات الأساسية للنظام السياسي، كاحترام حكم آل الصباح والدستور والحريات الأساسية والعملية السياسية؛ وثانياً، وجود هامش لا بأس به من المساحة العامة على امتداد العقود المنصرمة لتطوير وصقل أفكار الإصلاح؛ وثالثاً، لم تدفع الدولة المعارضة إلى التشدد عبر القمع والاضطهاد بل إلى الاعتدال عبر المساومة والمشاركة؛ ورابعاً، لطالما شكلت الأنظمة في العراق وإيران والسعودية مثلاً سلبياً للكويت؛ وخامساً، قضى الاجتياح العراقي ودعم منظمة التحرير الفلسطينية له على شعبية ومصداقية الخطاب العروبي في الكويت وعزز الشعور بالوطنية الكويتية. ومن هنا لا يعد تركيز الكويت على الإصلاح الداخلي نتيجة

تقاليدها السياسية وتاريخها فحسب بل يعزا أيضاً إلى مناعتها حيال الفكر الراديكالي أو الديولوجي أو الأصولي الذي يغلب على مجتمعات سياسية أخرى في المنطقة.

وبما أن الدستور هو العمود الفقري للنظام، ثمة اعتقاد يسود بين العديد من الإصلاحيين بإمكانية المطالبة بالإصلاح ضمن النظام فقط ولكن من دون المس بالدستور نفسه؛ فعلى سبيل المثال يجري نقاش ملحوظ حول ما إذا كان يتعين على أعضاء الأسرة الحاكمة الامتناع عن شغل مناصب وزارية ورئاسة الوزراء، وهو تغيير لا يتطلب تعديلاً دستورياً لكن يبقى النقاش محدوداً جداً حول ما إذا كان يتوجب على الحكومة نيل ثقة البرلمان لأن هكذا تغيير سيتطلب تعديلاً دستورياً.

ويمكن القول أن سجل الإصلاح الأخير في الكويت مهم؛ ففي السنتين الأخيرتين وحدهما مُنحت النساء الحق في التصويت والترشح ورفُع الحظر عن التجمعات العامة وجرى تغيير القانون الانتخابي مع تخفيض عدد الدوائر من خمس وعشرين إلى خمس وتم تغيير قانون الإعلام ليُسمح بترخيص صحف ومجلات جديدة وتم تخفيف احتكار الحكومة للوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة، كما زادت الانتخابات الحامية في العام 2006 والبرلمان المتأني عنها من مستوى التأثير البرلمانين ، فبعيد الانتخابات اتفق كل نواب المعارضة على برنامج إصلاحي مكتوب يمتد على ستة أشهر يحدد جدول أنشطة تشريعية لكل شهر، ويقترح تشريعات جديدة حول الضرائب والامتيازات العامة والمنافسة التجارية وإدارة الثروة النفطية والصحة والتأمين الصحي والمصارف الإسلامية والضمان الاجتماعي وخدمات المعوقين والقانون الانتخابي والرياضة وقضايا أخرى.

وفي الواقع حملت انتخابات العام 2006 ديناميكية جديدة في الحياة السياسية الكويتية فازدادت قدرة البرلمان وتمكن نواب المعارضة من تحقيق مستوى من العمل الجماعي قابل للتطبيق، بيد أنه من غير الجلي ما إن كان هذا المستوى من التعاون سيستمر، فعائلة الصباح كانت ضعيفة بشكل خاص في العام 2006 ومن المرجح أن تستعيد قوتها، وهي تتمتع بأدوات مالية وسياسية عدة تخولها إضعاف خصومها، كما أن تحالف المعارضة بحد ذاته غير ثابت، وقد صوت عدد من النواب أصلاً مع الحكومة على عدد من التعيينات والقرارات الرئيسية، وقد يتسع نطاق هذا الغياب للوحدة والانضباط؛ أما الجمهور فقد شارك بنفسه بشدة في العام 2006 لكن هذا المستوى من المشاركة قد تراجع أصلاً بشكل كبير ما أضعف البرلمان بالنسبة إلى الحكومة والى آل الصباح. وستكون الانتخابات البرلمانية المقبلة في العام 2010 بمثابة الاختبار الحقيقي لمسار السياسة الكويتية.

الخطاب الإصلاحى

يتفق الكويتيون على ضرورة الإصلاح لكنهم يختلفون حول تفاصيل هذا الإصلاح؛ فالانقسامات كبيرة بين الحكومة والمعارضة كما بين مجموعات المعارضة، وتعود مصادر التوتر الرئيسية بين الحكومة والمعارضة إلى مواجهات حول مواضيع الفساد والإدارة الاقتصادية. وتنقسم المعارضة حول المواضيع الثقافية-الدينية وبشكل أخف حول بعض القضايا الاقتصادية.

وقد شكلت شعارات مكافحة الفساد مطلباً تنادى به المعارضة وكان البرلمان مقدماً في مساهلة وزراء بارزين، كوزراء الطاقة والصحة والرياضة والتربية وغيرهم، حول الإنفاق العام ومنح العقود. وعلى الرغم من أن الكويت تتمتع بامتياز كبير مقارنة مع بلدان مجلس التعاون الخليجي لجهة عودة عائدات النفط إلى خزينة الدولة وليس إلى الأسرة الحاكمة فإن المعارضة تدعي أن الأسرة الحاكمة وحلفاءها يستخدمون نفوذهم السياسي لتحقيق مكاسب خاصة ولتحويل الموارد والأصول إليهم بطريقة غير عادلة. وفي الجدل الجارى حول الفساد يستخدم كلا الجانبين المعلومات التي يؤمنها ديوان المحاسبة التابع للحكومة الذي يحافظ على سجلات دقيقة وشفافة إلى حد ما حول العائدات والنفقات العامة.

ويتسع الجدل حول خطط الحكومة الاقتصادية إلى حد اتهام الحكومة بأن هذا الجدل يهدد التقدم الاقتصادي؛ وفي هذا السياق، تعرض "مشروع الكويت"، وهو خطة حكومية رامية إلى تشجيع الشركات الدولية على الاستثمار في حقول النفط الشمالية المحاذية للعراق، إلى وقف تام بسبب الاختلاف؛ وتشير الحكومة إلى أن التنمية السريعة للحقول تتطلب مستوى من الاستثمار والمعرفة التكنولوجية تفوق قدرة شركة النفط العامة التي تملكها الدولة الكويتية، كما تشير إلى أن الاستثمار الغربي على الحدود المضطربة مع العراق سيضمن حماية الكويت، وتصر غالبية النواب على قدرة ووجوب أن تقوم الكويت بتطوير الحقول بمفردها. وبالنتيجة تبقى آبار النفط هناك من دون استثمار.

وفي سياق منفصل، أحاط جدل أكبر بمنح الحكومة لعقود بناء وتشغيل ونقل (BOT) لمشاريع مدرة للربح، على غرار الفنادق والمراكز التجارية ومنحها تراخيص لاستخدام الأراضي العامة في مناطق قيمة. وكانت هذه المسألة سبباً رئيساً في ثراء أعضاء الأسرة الحاكمة وحلفائها ومسؤولين حكوميين في الماضي، وقد أرغم البرلمان المنتخب عام 2006 الحكومة على فسخ أو معاودة التفاوض على العديد من هذه العقود، ولكن ما من خطة متفق عليها لاستخدام الأراضي العامة.

ويسود توتر كبير أيضاً في أوساط مجموعات المعارضة المختلفة؛ فالمعارضة تبقى منقسمة إلى حد كبير حول مشاركة آل الصباح في الحكومة وقد رأى العديد قرار الأمير بعدم تعيين ولي العهد رئيساً للوزراء بعد انتخابات العام 2006 كخطوة نحو الأمام لأنها أتاحت للبرلمانيين حرية انتقاد رئيس الوزراء ومساءلته من دون توريط الأمير أو ولي العهد بشكل مباشر. غير أن فكرة الانتقال إلى نظام برلماني بشكل أوسع حيث لا يشارك في الحكومة أي عضو من الأسرة الحاكمة في الحكومة ما يجعلها مسؤولة بالكامل أمام البرلمان، تبقى مثيرة للجدل بين مجموعات المعارضة؛ فالبعض يراها خطوة نحو مزيد من الديمقراطية في حين يرى البعض الآخر بأن وجود

أعضاء من آل الصباح في الحكومة يزيد من ديناميكية النظام ويحدث توازناً ويمنح السلطة التنفيذية بعض الاستقلال عن المشرع. ويخشى بعض المجموعات المعارضة الصغيرة من قيام نظام برلماني فعلي خشية من ان ينال خصومهم حصة الأسد من السلطة في نهاية المطاف.

ولا تزال المعارضة غير راضية عن القانون الانتخابي وتريد المزيد من التغييرات بغية تقليص نفوذ المال والمحابة وخلق عملية أكثر شفافية وعدلاً، بيد أنها منقسمة حول تشريع الأحزاب السياسية؛ ورغم التسليم بأن الفكرة مستحسنة نظرياً يفضل العديد إبقاء الموضوع نائماً في الأدرج لأنه سيتطلب تعديلاً دستورياً ومن المحتمل أن يفتح الباب أمام مراجعات دستورية أخرى.

ومن الاختلافات الرئيسة التي تضع مجموعات المعارضة، لابل وحتى الفصائل المختلفة في الحكومة، في خلاف مع بعضها البعض هي تلك المتعلقة بدور الدين في النظام السياسي والمجتمع. فالإسلاميون بقيادة الحركة الدستورية الإسلامية كانوا يسعون لتعديل المادة الثانية من الدستور لجعل الشريعة المصدر الوحيد للتشريع، لكنهم عملياً غضوا النظر عن الموضوع عندما أدركوا أنهم يثيرون حفيظة أعضاء المعارضة الآخرين وأنهم بأي حال ما كانوا لينالوا الموافقة على التغيير ما دام الأمير غير موافق. وفي الواقع هم يقللون من أهمية الأجددة الإسلامية مركزين على الإصلاح الانتخابي والإداري والاقتصادي. أما بالنسبة إلى أسلمة القوانين فقد حصروا اهتمامهم بدعم عمل اللجنة التي عينها الأمير والمكلفة رسمياً بجعل التشريعات متوافقة مع أحكام الشريعة على الرغم من أن تقدم اللجنة وبطيء.

غير أن التوتر يبقى قائماً بين مجموعات المعارضة حيث يخشى البعض أن يصرّ الإسلاميون على تعديل المادة الثانية إذا ما فازوا بمزيد من المقاعد في البرلمان، وصحيح أن الكويت مجتمع محافظ وإسلامي لكنه أكثر تحراً من العديد من جيرانه من دول مجلس التعاون الخليجي أو جيرانه الآخرين الكبار على غرار إيران أو العراق ما بعد صدام، ويخشى غير الإسلاميين من أن يخضع حتى هامش الحريات العلمانية الضيق الذي تتمتع به الكويت للتهديد في المستقبل القريب وأن يتصاعد التيار الإسلامي مع تصاعد الديمقراطية. وفي حين يجري نقاش مطول حول الإصلاح في البرلمان تجري على الأرض مقايضات واتفاقات من تحت الطاولة مع الحكومة؛ فالمقاعد البرلمانية مصدر محابة للسياسيين ومنصة يمكنهم من خلالها تحضير أنفسهم للمناصب الوزارية أو الصفقات المربحة ما يعرض البرلمان لاتهامات بإعاقه الإصلاح بدلاً من تعزيزه.

و غالباً ما يتقدم بهذه الحجة أعضاء من الأسرة الحاكمة وحلفائهم؛ فبرأيهم تعتبر قوة البرلمان الكويتي السبب الرئيس لعدم قدرة البلاد على تحديث اقتصادها ومضاهاة النمو النموذجي لدبي أو حتى أبو ظبي أو قطر. فالكويت التي كانت يوماً قائدة الركب في المنطقة باتت متخلفة عنه من حيث الاستثمار والنمو. وترى الأسرة الحاكمة في البرلمان عائقاً أمام اتخاذ القرار السريع والسياسات المعززة للنمو وهيئة تجمد المبادرات الحكومية. وفي حين

تؤكد المعارضة أن المزيد من الديمقراطية ضروري لمزيد من النمو السريع والمستدام يؤكد كثيرون من محيط الأمير العكس تماماً.

النظرة المستقبلية: آفاق الإصلاح

تشبه الحياة السياسية في الكويت إلى حد ما نظيراتها في العديد من البلدان التي تتمتع بنظام سياسي منفتح، ويسود التنافس في النظام بين الحكومة والمعارضة وبين مجموعات ضمن المعارضة وحتى ضمن الحكومة؛ فالاختلاف قائم والتفاوض وتوازن الأدوار الخ. لكن ثمة توتر أعمق يتمحور حول الطبيعة غير المحددة للنظام السياسي؛ فمن جهة ثمة احتمال بأن تصبح الكويت في نهاية المطاف وبعد سنوات طوال إمارة دستورية مع تخفيض آل الصباح تدريجياً لدورهم المباشر في شؤون الحكم اليومية، ويمكن اعتبار فصل منصب ولي العهد ورئيس الوزراء خطوة في ذلك الاتجاه شأنه شأن خروج بعض وزراء الصباح البارزين من الحكومة عبر إعادة توزيع المقاعد الحكومية عندما خضعوا لمساءلة البرلمان. وفي حين يعد من المبكر القول إن الكويت تتوجه نحو إمارة دستورية فالاحتمال وارد.

من جهة أخرى، ثمة احتمال تعليق الأسرة الحاكمة للدستور والبرلمان كما فعلت مرتين سابقاً وكما أشيع أنها ستفعل بعد الانتخابات الأخيرة. ويشعر العديد ضمن الأسرة الحاكمة أن تنازلات العام 1962 ذهبت إلى مدى بعيد وأن الضعف الحالي لآل الصباح وقوة المعارضة هي تطورات مقلقة لا بد من معالجتها في أقرب فرصة، وتشاطر الأسر الحاكمة الأخرى في الخليج آل الصباح هذا الرأي لخوفها من أن يشجع مثال النظام السياسي الكويتي مطالب مماثلة في بلدانها؛ ويبدو من المرجح حتى الساعة أن ميزان القوى بين الأسرة الحاكمة والمعارضة سيبقى تقريباً على حاله. بيد أن الصدمات غير المتوقعة، على غرار تصعيد مفاجئ مثلاً في النزاع في منطقة الخليج، أو إذا ما طالت الحرب المذهبية في العراق بلداناً أخرى، أو إذا ما اندلعت المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، قد يضرب هذه الحالة القائمة.

وستشكل الانتخابات التشريعية في العام 2010 الاختبار الفعلي المقبل للنظام فهي ستجري بموجب القانون الجديد ذي الدوائر الخمس مع تحديد عشر مقاعد لكل دائرة ومع السماح لكل منتخب بالإدلاء بأربعة أصوات فقط، ما سيشكل تحدياً للمجموعات الكبيرة على غرار الحركة الدستورية الإسلامية التي قد تواجه خياراً صعباً إما بترشيح لوائح من أربعة مرشحين فقط في كل دائرة ما يحدد عدد مقاعدهم الأقصى بعشرين مقعداً أو بترشيح أكثر من أربعة مرشحين في الدائرة الواحدة مع المخاطرة بتقسيم أصواتهم وخسارة مقاعد. لقد وضع القانون لمحاولة الحد من عملية شراء الأصوات والزيائية ومن المتوقع أن يأتي ببرلمان متنوع مع فرصة أفضل لفوز بعض النساء، ومن دون أكثرية واضحة لمجموعة واحدة. أما عما إذا كانت انتخابات العام 2010 ستشهد مشاركة عارمة واستقطاباً حاداً على غرار العام 2006 فالأمور رهن بالسياسة المتبعة حينها، وما من شك في أن الأمير سيكون قد استقى عبراً كثيرة من تجربة عام 2006 وستحاول الحكومة أن تكون أكثر استعداداً للانتخابات المقبلة.

وفي الوقت الراهن يبدو أن الكويت تمضي قدماً، وإن متعثرة أحياناً، على درب الإصلاح، وقد اتخذت المعارضة مبادرة واضحة في تحديد مجالات رئيسة بحاجة إلى الإصلاح وهي تحافظ على مستوى عال من الحركية والضغط، وقد أخذ الأمير والحكومة بالعديد من مقترحات المعارضة وأدركا أيضاً أن قبول بعض المطالب الإصلاحية هو طريقة أيضاً لإبقاء الأمير مترئساً للتغيير ومستفيداً من شعاراته. ومن هذا المنطلق، تشهد الكويت ديناميكية سليمة إلى حد ما حيث لا تتهدد فيها أسس النظام السياسي، وبالتالي لا يشعر الحكم بحاجة الرد بالعنف أو القمع، في حين أن النظام متجاوب إلى حد يتيح عرض الحاجات والمطالب العامة وصياغتها في اقتراحات وبرامج واعتمادها أحياناً من الحكومة أو البرلمان. هذا وقد تشهد الكويت إصلاحاً ملحوظاً في السياسات في مجالات مختلفة ومن ضمنها القانون الانتخابي والتجمع السياسي والإعلام والمجتمع المدني والخدمات الاجتماعية والتربية والرياضة فضلاً عن إدارة الأموال العامة والأملاك العامة والموارد العامة.

دور اللاعبين الخارجيين

لعناصر وديناميكية الحياة السياسية الدستورية القائمة على المشاركة جذور ضاربة في التاريخ الكويتي والتجربة الكويتية؛ فالإصلاح لم يأت مسقطاً من الخارج، علماً أن الكويت لم تنموا في فراغ وأن الأفكار الدستورية التي اكتسحت العالم العربي في الثلاثينيات والأربعينيات وجدت مكاناً لها في دستور العام 1962، كما أثر التحرير الأميركي للكويت في العام 1991 على سياسات ما بعد التحرير. بيد أن هذه التأثيرات كافة ساهمت في واقع قائم أصلاً في بلد نشأ على الشورى وعلى صيغة حكم تمت بالتوافق لا بالقهر.

ولا يكمن التحدي الرئيس الذي يواجهه اللاعبون الخارجيون الراغبين في استمرار الإصلاح في الكويت في إيجاد طرق للتأثير على قادة الكويت ومؤسساتها ودفعهم لإحداث تغييرات محددة بل في حماية الكويت من الانجراف في غمار حروب إقليمية جديدة؛ تمّ إنقاذ الكويت من الاجتياح العراقي في العام 1991 بفضل القوات الأميركية والحلف العربي والعالمي الذي أزرها وهي حتى الآن نجت من مخاطر انهيار الدولة العراقية والتدهور الخطير للأمن والصراع المذهبي السائد هناك، لكن المخاطر النابعة من العراق لا تزال موضع قلق شديد بالنسبة للكويت، شأنها شأن احتمال مواجهة بين الولايات المتحدة وإيران. فالكويت بلد صغير بين جيران كبار في زاوية متفجرة من العالم وهي تمكنت من تخطي العاصفة الإقليمية حتى الآن؛ لكن لا يسعها تحمل المزيد من التوتر والتصعيد، ومن مصلحتها الشديدة مساعدة اللاعبين الخارجيين الإقليميين والدوليين على حد سواء على إيجاد حلول سلمية لخلافاتهم قائمة على التفاوض.

ولا تحتاج الكويت من الدول العربية سوى الاستقرار، لكن أمام الدول العربية الكثير من الدروس لتتعلمها من الكويت التي تمكنت من بناء نظام فيه كثير من الديمقراطية على هيكل أساسه مفاهيم تقليدية وصيغ أصيلة وقديمة.

وخلال معظم العقود الماضية نظرت الجمهوريات العربية إلى الكويت نظرة دونية باعتبارها، في حين أن الملكيات العربية خشيت من أن يشجع المثال الكويتي مطالب بتمكين مماثل في بلدانها. وفي حين تراجعت الجمهوريات العربية لتتحول إلى ديكتاتوريات الحزب الواحد أو العسكر أو انهارت كلياً، وفي حين تراجعت مؤخراً حتى الملكيات العربية الواعدة، على غرار الأردن، عن التأقلم الديمقراطي والتمكين الفعليين، تبرز الكويت أكثر فأكثر كمثال مهم وإن لم يكن خالياً من العيوب.

أما من اللاعبين الغربيين والدوليين الآخرين فكما سبق وأشرت، تحتاج الكويت إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين، فالكويت على مسار إيجابي بشكل عام وأخطر ما يتهدها هو زعزعة الاستقرار في المنطقة وليس المشاكل الداخلية، ومن المهم أن يفهم المجتمع الدولي ويقدر حقائق الحياة السياسية الكويتية. وستتيح السنوات المقبلة فرصة هامة لإجراء المزيد من الإصلاحات في الحكم والسياسة في الكويت ويجب تشجيع هذا المسار لأن تأثيره سيكون كبيراً على الاقتصاد والمجتمع. أما على مستوى الإصلاح السياسي، فيبدو من الأهمية بمكان مساعدة الكويت في معرفة تطوير جمعيات أو أحزاب سياسية أكثر فعالية وإنتاجية يمكنها أن تكون أكثر فعالية في مجال تطوير التشريعات والسياسات العامة.

ختاماً، قد يكون أيضاً من الأهمية بمكان للأنظمة الملكية الدستورية في العالم أن تتشارك في شرح تاريخ تطورها وفي النقاشات الداخلية التي قادت إلى حيث هي اليوم، وقد تكون الإمارة الدستورية هي وجهة الكويت على المدى البعيد، شأنها شأن العديد من الأنظمة الملكية الحالية في العالم العربي، لكن اللاعب الغربي الأكثر تواجداً في الشرق الأوسط، أي الولايات المتحدة، لا يملك هذا الفهم لطبيعة نشوء الأنظمة الملكية الدستورية وفهمه للديمقراطية الجمهورية لا يتناسب مع واقع أو مستقبل الكويت.

هوامش

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

إن مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مركز أبحاث يتناول السياسة العامة، ومقره بيروت في لبنان، وقد تأسس من قبل مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. ويعنى مركز الشرق الأوسط بالتحديات التي تواجه التنمية والإصلاح الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط العربي ويرمي إلى تحسين إدراك عملية التغيير السياسي في المنطقة والمساهمة في فهم المواضيع المعقدة التي تؤثر في هذه العملية. ويسعى المركز إلى جمع باحثين بارزين من المنطقة فضلاً عن التعاون مع باحثين آخرين من مراكز كارنيغي في واشنطن وموسكو وبكين وكوكبة متنوعة من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا للعمل على مشاريع أبحاث معمقة متصلة بالسياسة ومستندة إلى التجارب والمراقبة ومتعلقة بقضايا حساسة تواجهها بلدان المنطقة وشعوبها. وتؤمن هذه المقاربة المتميزة في كافة البلدان إلى واضعي السياسة والسياسيين والناشطين في جميع الدول تحاليل وتوصيات مستندة إلى معلومات وآراء من المنطقة ما يعزز آفاق مواجهة التحديات الرئيسية بفعالية.

نبذة عن مؤسسة كارنيغي

إن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظمة خاصة لا تتوخى الربح وترمي إلى توثيق عرى التعاون بين الأمم وتعزيز التزام الولايات المتحدة الفعال والدولي. وتهدف مؤسسة كارنيغي الحيادية، التي تأسست في العام 1910، إلى تحقيق نتائج عملية، ويضع شركاء المؤسسة مقاربات سياسية جديدة من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة، وتمتد اهتماماتهم لنطاق مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي.

واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارنيغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بكين وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو انطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة كارنيغي تنشر مجلة "فورن بوليسي" (أي السياسة الخارجية) التي تعد من المجالات الريادية في العالم في مجال السياسة والاقتصاد الدوليين والتي تصل إلى قراء في أكثر من 120 بلداً وبلغات عدة.

لمزيد من المعلومات عليك بزيارة الموقع الإلكتروني: www.CarnegieEndowment.org

